

البورصة: آلية الإقفال أسوة بالسوق السعودي

علمت «الانباء» من مصادر مطلعة أن إدارة البورصة تضع ضمن خيارات معالجة عيوب مزاد الإقفال اليومي آلية جديدة شبيهة بالإقفال في السوق السعودي التي تعتمد على حساب المعدل السعري وذلك بقسمة مجموع قيم صفقات سهم الشركة على مجموع كمية الأسهم المتداولة لنفس الشركة خلال آخر 15 دقيقة قبل الإغلاق. وقالت المصادر إن إدارة السوق لم تنته من مشاوراتها مع العديد من الأطراف ذات الصلة في هذا الإطار، وأنها لن ترفع قرارها بشأن تعديل مزاد الإقفال لهيئة أسواق المال إلا بعد التأكد من جدوى الآلية الجديدة سواء كانت إقفال السوق السعودي أو غيرها من الآليات ومنها تقليص مدة المزاد حسبما ترى بعض الآراء داخل البورصة.

• شريف حمدي

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

الأسهم القيادية تفوز بالسيولة ومؤشر كويت 15 يحقق عوائد تفوق «الوزني» و«السعري»

تحول نوعي في بورصة الكويت.. المستثمرون أكثر وعياً وانتقائية

ماذا عندها يتحدث الاقتصاديون في الرياضة 40

كأس العالم.. برؤية اقتصادية



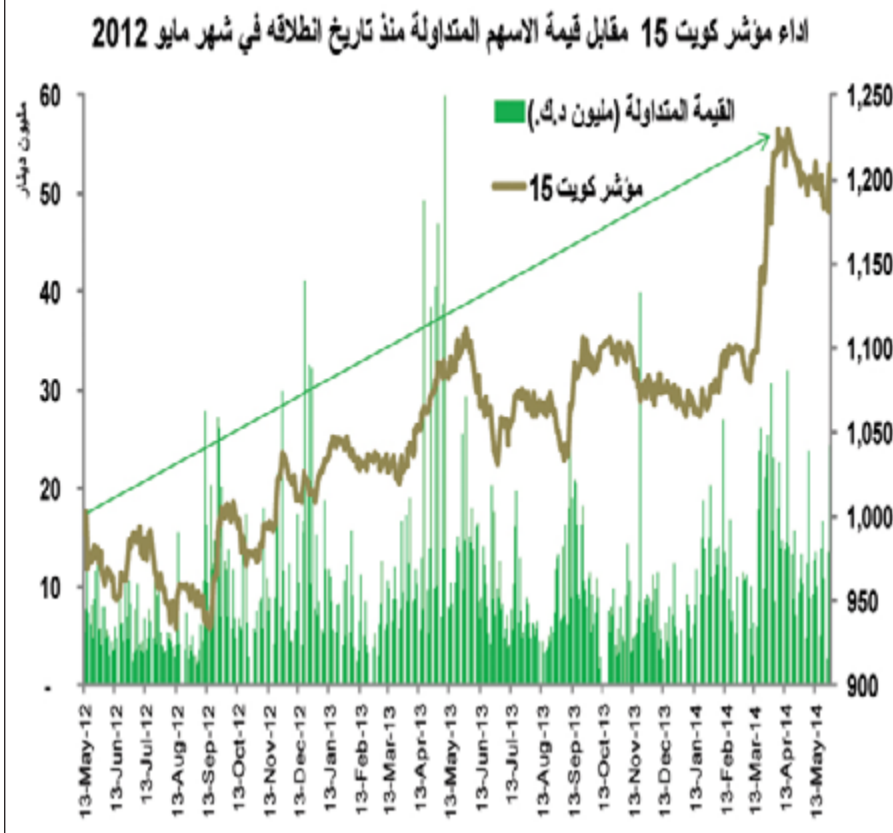
60% من المصريين لا يتابعون المسابقة المستديرة

أتابع المباريات 70%

لا أتابع المباريات 30%

لا تشغلي عن العمل 65%

تشغلي عن العمل 35%



21%: عائد كويت 15 منذ انطلاقه في مايو 2012.. و13% منذ بداية 2014 مقابل



9% للوزني و2.8% للسعري

القيم السوقية لـ «الوطني» تففز 19% و«بيتك» 17% و«كيبكو» 21% و«أجيليتي» 18%

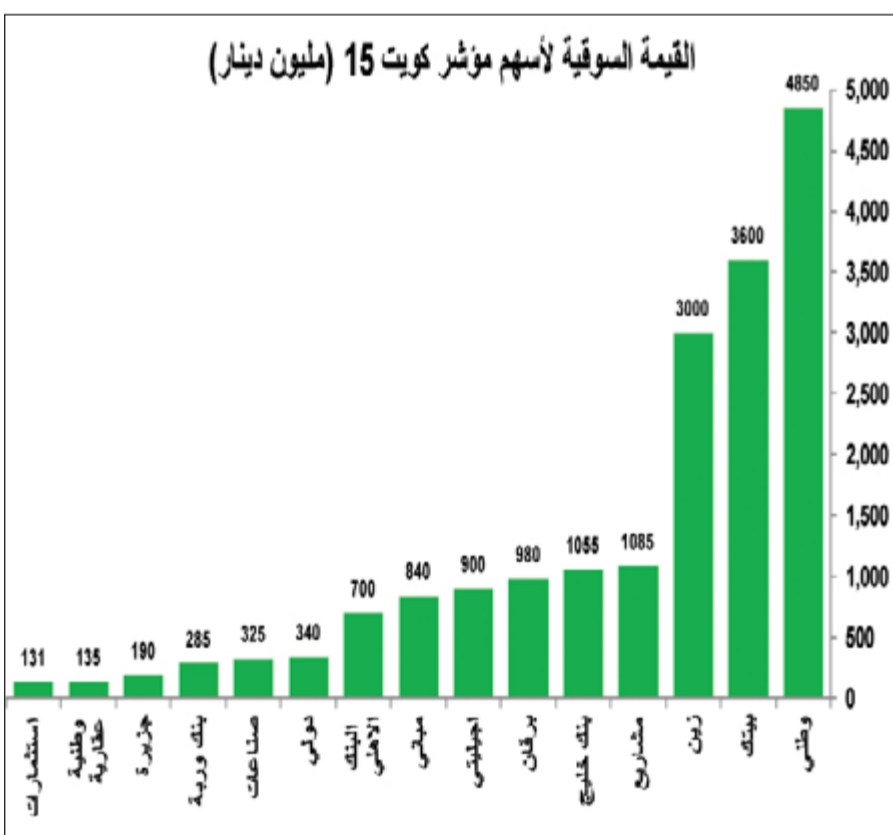
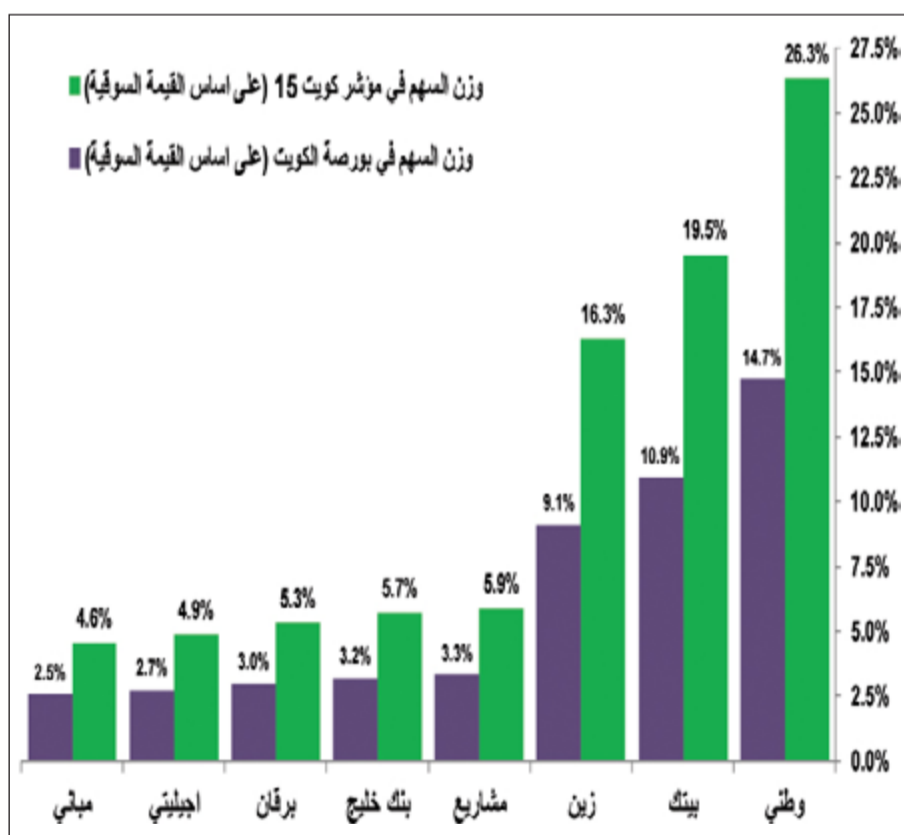
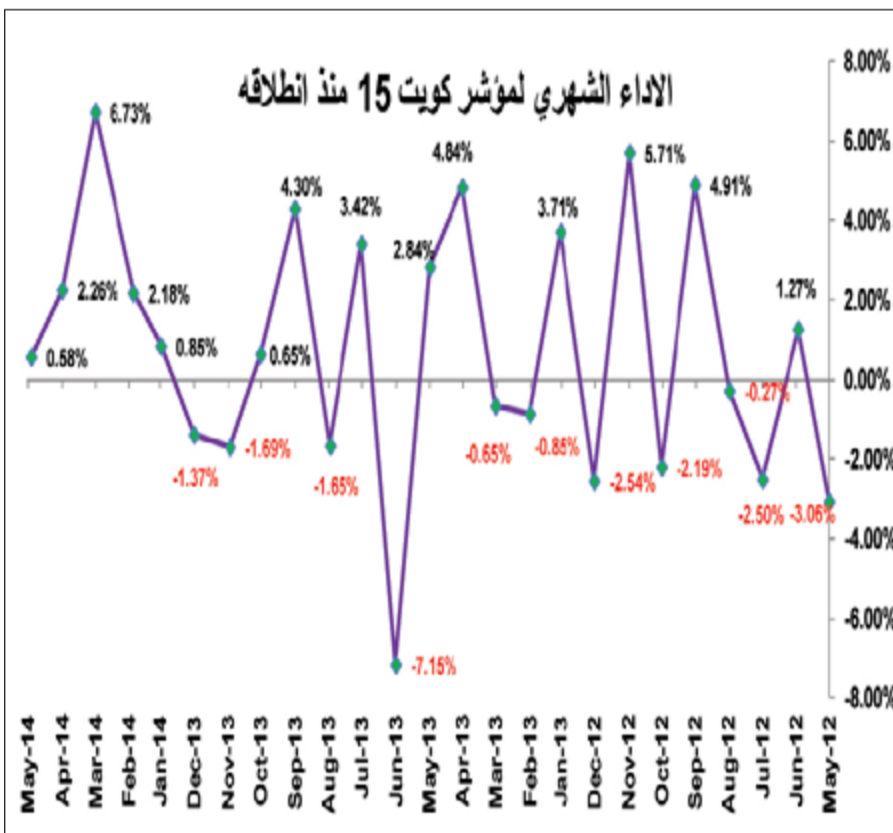
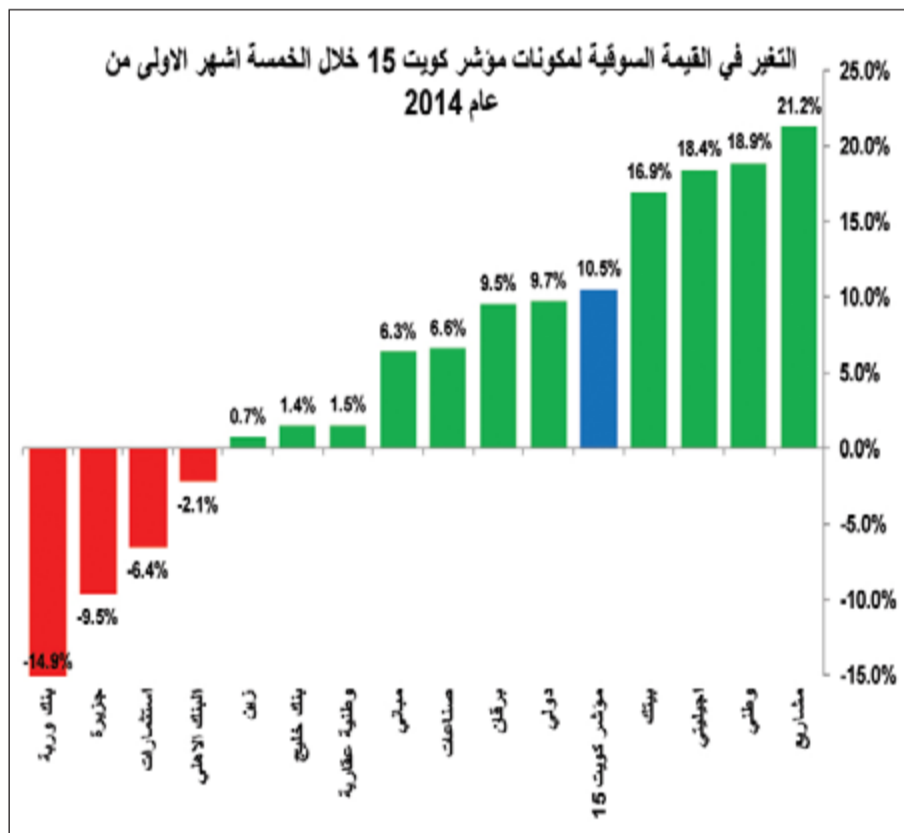
المحرر المالي

بعد المراجعة الدورية من قبل سوق الكويت للأوراق المالية لمكونات مؤشر كويت 15 حيث تم استبدال خمسة اسهم من مكونات المؤشر (خروج 5 اسهم ودخول مثلها) وقيل تطبيق التغيير في الاسهم المكونة للمؤشر في 19 يونيو 2014. أوجرت الأبناء تحليل لاداء المؤشر خلال الخمسة اشهر الاولى من عام 2014 ومنذ انطلاقه في 13 مايو 2012 ومدى استقطابه للسيولة واداء مكوناته. وتبين انه الراجح الأكبر بين المؤشرات الرئيسية في سوق الكويت للأوراق المالية وبارتفاع نسبته 13% خلال الخمسة اشهر الاولى من عام 2014 متخطيا اداء المؤشر الوزني الذي بلغ 8.9% خلال الفترة نفسها. في المقابل حقق مؤشر كويت 15 منذ انطلاقه في 13 مايو 2012 وحتى نهاية مايو 2014 اجمالي عائد بلغ 21% وبمعدل عائد سنوي 9.8%. ويعتبر هذا العائد افضل من اداء بورصة الكويت حيث حقق المؤشر الوزني اجمالي عائد 17.7% وبمعدل عائد سنوي 8.3% خلال الفترة نفسها بينما انخفض عائد المؤشر السعري بنسبة 2.8% عن نهاية عام 2013. وفيما يلي التفاصيل:

استحوذت مكونات المؤشر على 42.5% من قيمة التداولات في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الخمسة اشهر الاولى من عام 2014 او ما يعادل 1.24 مليار دينار من اجمالي سيولة البورصة الاجمالية التي بلغت منذ بداية السنة نحو 2.93 مليار دينار، ويعتبر هذا تطور ايجابي حيث استحوذ المؤشر في الفترة التي سبقت عام 2014 على 26% من قيمة تداولات البورصة، وهذا يدل على توجه جزء من السيولة النقدية في السوق الى الاسهم التشغيلية الثقيلة ذات الاداء المالي الجيد والتي تتمتع بنسب مقبولة من التداول، ومن المتوقع ان ترتفع هذه النسبة خلال النصف الثاني من عام 2014 وعام 2015 بالتزامن مع اصدار المزيد من التعليمات من هيئة اسواق المال والانتهاه من المرحلة الانتقالية التي يمر فيها السوق، وبالتالي غلبة طابع الاستثمار المؤسسي وعودة المحافظ الاستثمارية والصناديق بقوة بعد وضوح الرؤية التشريعية والتنظيمية والتقنية في البورصة.

الافتقار ايضا الى السيولة المتدنية على مكونات مؤشر كويت 15 مقارنة مع التداولات الاجمالية في بورصة الكويت، فإن توزيع السيولة ضمن مكونات المؤشر يتفاوت بدرجة عالية حيث شكلت التداولات خلال الخمسة اشهر الاولى من عام 2014 على اكثر من 6 اسهم تداولاً ضمن المؤشر (وطني- بيتك- اجيليتي- زين- برقان ومشاريح) نحو 79% من اجمالي قيمة التداول على الاسهم الـ 15 التي يتألف منها المؤشر، ومن هنا ضرورة التعديل الدوري في مكونات المؤشر على اساس السيولة ومعدل دوران رأس المال ووزن المهمة السوقية، ولكن يبدو ان المهمة صعبة لاختيار الاسهم التي تجمع بين السيولة العالية والوزن في القيمة السوقية. فالاسهم الاعلى تداولاً من حيث القيمة تعاني منذ بداية السنة من معدلات متدنية في دوران رأسمالها (Turnover Ratio)، فعلى سبيل المثال بلغ معدل دوران رأسمال البنك الوطني فقط 5.66% (نسبة كمية الاسهم المتداولة الى عدد اسهم رأسمال البنك) و6.55% لبيتك و4.84% لزين و10.24% لبرقان و9% للمشاريع بينما كانت نسبة دوران رأسمال اجيليتي الافضل بـ 18.21%.

والهينة والإصلاح وعلى المدى الطويل، من المتوقع أن يؤدي اصلاح البورصة وتطبيق اللائحة التنفيذية لقانون اسواق المال الى تحقيق الشفافية والعدالة لشرائح المساهمين والمستثمرين وبالتالي ارتفاع السيولة نحو الاسهم التشغيلية وارتفاع التداول من المضاربة



تعريف مؤشر كويت 15

صمم المؤشر ليكون مقياساً لاداء بورصة الكويت بالإضافة إلى المقياس الرائد للاقتصاد الكويتي، ويتبع أداء سوق الكويت للأوراق المالية بشكل كلي بغرض الحصول على أقصى قدر من الشفافية وتسهيل تداول المشتقات. يعتبر المؤشر من أهم الوسائل التقنية لتتظيم التداول في السوق والارتقاء به إلى أسواق الأسهم المتطورة وقياس الاداء الحقيقي للسوق على عكس المؤشر السعري الذي يساوي وزن جميع الاسهم بغض النظر عن قيمتها السوقية وتأثيرها في السوق ولا يعتبر مقياساً لاداء السوق وخاصة بعد غرلة الاسهم.

السوق التي بلغت 193 مليار سهم خلال الفترة الممتدة من 13 مايو 2012 وحتى 28 مايو 2014. ومن هنا نستطيع القول ان معدل دوران الاسهم لمكونات المؤشر كانا ضعيفا. ومنذ انطلاقه بلغ المعدل اليومي لكمية الاسهم المتداولة على مكونات المؤشر نحو 18.4 مليون سهم بالمقارنة مع 383 مليون سهم لإجمالي البورصة مما يؤشر على الطابع المضاربي للتداول وتركزه في الاسهم الرخيصة، أما المعدل اليومي لقيمة التداول فسجلت نحو 10.2 ملايين دينار فقط مقارنة مع 35.2 مليون دينار لبورصة الكويت فيما سجل معدل القيمة لكل صفقة 18000 دينار متخطية القيمة لكل صفقة فقط على 4.8 (9,3 مليارات 5,250 دنانير.

أين تضع المحافظ والصناديق الاستثمارية سيولتها؟

حاليا عند مضاعف سعر الى ربحية عام 2013 P/E Multiple 22 مرة ومضاعف سعر الى القيمة الدفترية نهاية عام 2013 1,8 P/BV مرة بينما بلغ عائد التوزيعات Dividend Yield 2,9% ومن المتوقع ان تتحسن مضاعفات التقييم مع نهاية عام 2014 بالتزامن مع التوقعات بآداء مالي جيد وارتفاع الارباح خلال السنة الحالية. منذ انطلاقه في شهر مايو 2012 استحوذ المؤشر على حصة متوسطة من سيولة البورصة حيث بلغ اجمالي القيمة المتداولة على سهم المؤشر نحو 5.13 مليارات دينار مقارنة مع 17.7 مليار دينار لإجمالي البورصة وبالتالي شكل 29% من سيولة السوق، اما بالنسبة لحجم التداول، فقد استحوذ فقط على 4.8 (9,3 مليارات سهم) من اجمالي كمية الاسهم المتداولة في

ثمة سؤال يطرح نفسه بالسوق بعد أكثر من عامين على انطلاق مؤشر كويت 15: هل استطاع المؤشر أن يجذب السيولة وان يكون المؤشر الرئيسي في قياس اداء المحافظ والصناديق الاستثمارية؟ في الواقع حقق مؤشر منذ انطلاقه في 13 مايو من عام 2012 وحتى نهاية شهر مايو 2014 اجمالي عائد بلغ 21% وبمعدل عائد سنوي 9.8% ويعتبر هذا العائد أفضل من اداء بورصة الكويت حيث حقق المؤشر الوزني اجمالي عائد 17.7% وبمعدل عائد سنوي 8.3% خلال الفترة نفسها. وهذا يفسر الاداء الجيد للأسهم الثقيلة مقارنة مع الاسهم الرخيصة التي تعتبر أكثر تنديبا في اسعارها. اما بالنسبة لمضاعفات التقييم وعائد التوزيعات Valuation Multiples & Yield لمؤشر كويت 15، يتداول